د/ إبراهيم ابراش

أين أخطأت القيادة الفلسطينية ؟

بعد أكثر من مائة عام من ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية على إثر إعلان وعد بلفور والاحتلال البريطاني لفلسطين وبعد خمسة عقود من تأسيس المشروع الوطني الفلسطيني المعاصر منتصف الستينيات ، وبالرغم من التضحيات الجسام للشعب ومعاناته سواء داخل فلسطين أو خارجها ،وبالرغم من الجهود التي بذلتها القيادات الفلسطينية المتعاقبة منذ الحاج امين الحسيني مرورا بأحمد الشقيري و ابو عمار حتى الرئيس أبو مازن فإن الصراع مع العدو الصهيوني ما زال متواصلا ، ودولة فلسطين المستقلة حتى على حدود ما تمنحه الشرعية الدولية ما زالت بعيدة المنال .

بالتأكيد فإن موازين القوى المختلة لصالح العدو أهم أسباب إطالة عمر الصراع وعدم تثمير النضال بما يشتهي الفلسطينيون ، ولكن وفي سياق مراجعة استراتيجية موضوعية فإن خللا ذاتيا صاحب المسيرة الوطنية في كل مراحلها ويمكن ملامسة الأخطاء أو مواطن الخلل من خلال أمور بعضها له علاقة بخصوصية مكونات المشروع الوطني كما تم التعبير عنه في انطلاقته الأولى وما طرأ على هذه المكونات من متغيرات متسارعة ، وأسباب أخرى ذات علاقة بالإستراتيجية الفلسطينية ما بعد اختيار طريق الحل السلمي للصراع . ذلك أن استراتيجية القيادة الفلسطينية وقدرة الاستجابة أو التحدي لديها كانت وما زالت مرتبطة بتوازنات تحالفات خارجية هشة وغير ثابتة ، وبوضع فلسطيني غير خاضع لسيادة فلسطينية .

أولا : على مستوى تعريف المشروع الوطني ومكوناته الأولى

المشروع الوطني كما تمت صياغته في الميثاق الوطني وفي أدبيات فصائل منظمة التحرير كان متأثرا ومعبرا عن طبيعة مرحلة الستينيات من حيث وجود حالة وطنية صاعدة ومد قومي ثوري عربي ووجود معسكر اشتراكي ومنظومة دول عدم الانحياز ، وعليه كان المشروع الوطني الأول سواء من حيث الهدف تحرير كل فلسطين أو وسيلة تحقيقه الكفاح المسلح محصلة مشاريع في مشروع واحد : المشروع الوطني والمشروع القومي العربي والمشروع التحرري العالمي ، وكانت مراهنة الفلسطينيين على الحلفاء أكثر من مراهنتهم على قدراتهم الذاتية .

خلال عقدين ونصف تقريبا وهي الفترة الفاصلة ما بين انطلاق الثورة الفلسطينية العاصرة في الستينيات وبداية المراهنة على التسوية السياسية بداية التسعينيات حدثت انهيارات زعزعت مرتكزات ومكونات المشروع الوطني نذكر منها :-

1. تراجع المشروع القومي العربي بدءا من حرب 1967 ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد إلى حرب الخليج الثانية ،ولم تعد القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى .
2. انهيار المعسكر الاشتراكي الحليف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية ومعه تراجعت منظومة دول عدم الانحياز.
3. انزلاق الثورة الفلسطينية في عدة حروب ومواجهات مع دول عربية كأحداث الأردن 1970 والحرب الأهلية في لبنان 1975- 1982 ،واتهامها زورا بالتورط في حرب الخليج الثانية .

كل ذلك أضعف من قوة الثورة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل عسكريا ،وبقي الفلسطينيون وحيدين في الميدان ، الأمر الذي كشف الهوة الواسعة بين أهداف المشروع الوطني الأول والممكِنات الفلسطينية . حاولت القيادة الفلسطينية التكيف مع هذه الاختلالات مع الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني من خلال نهج الواقعية السياسية وإعادة النظر في أهداف النضال الفلسطيني وطرق تحقيقها .

لا نعتقد أن القيادة الفلسطينية في تلك المرحلة ارتكبت أخطاء استراتيجية كان عدم ارتكابها سيغير من مسار الاحداث لأن ما جرى كان نتيجة متغيرات عربية ودولية وليس نتيجة تقصير فلسطيني ،إلا أنه كان مطلوب تدفيع الثورة الفلسطينية الثمن حتى يتم تمرير نهج التسوية السياسية . إلا أن ذلك لا يمنع من القول بوجود بعض الخلل وأوجه التقصير ، مثل : تغلغل المال السياسي وغياب المحاسبة للفاسدين ،ترهل بنية الفصائل ، تمركز السلطة بيد شخص واحد ، بالإضافة إلى عدم حدوث مراجعات استراتيجية بعد كل أزمة مرت بها الثورة الفلسطينية . ومع ذلك كانت حصيلة تلك المرحلة استنهاض الحالة الوطنية والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني في قمة الرباط 1974 والاعتراف بها مراقبا في الأمم المتحدة .

ثانيا : ما بعد 1988 : التسوية وتداعياتها

سادت هذه المرحلة حالة من الإرباك وعدم الوضوح ، ويمكن الإشارة إلى الأمور التالية وهي تتراوح ما بين الأخطاء الاستراتيجية ،والخلل في الإدارة ، وعدم وضوح الرؤية والموقف :

1. القبول بدخول عملية التسوية في مدريد وأوسلو على أساس قراري مجلس الامن 224 و 338 فقط وتجاهل بقية قرارات الشرعية الدولية كقرار التقسيم 181 وقرار حق العودة 194 وعديد القرارات التي تتحدث عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه بمقاومة الاحتلال الخ . وهذا يتعارض مع إعلان قيام الدولة في الجزائر 1988 الذي قَبِل الدخول بعملية التسوية على أساس كل قرارات الشرعية الدولية .
2. القبول بأن تكون المفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية فقط دون إشراف دولي أو محاولة تشريع الاتفاقية بقرار دولي من مجلس الأمن ،الأمر الذي اسقط عن اتفاقية اوسلو صفة الاتفاقية الدولية .
3. تأجيل قضايا الوضع النهائي وهي قضايا استراتيجية ، مما جعل المفاوضات تشكل غطاء للاستيطان والتهويد في الضفة والقدس .
4. التباس صيغة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير ، حيث اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل بالوجود دون ذكر لحدود إسرائيل ،وكان يفترض أن يكون الاعتراف بإسرائيل في حدود ما قبل حرب حزيران 1967 مقابل اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية على حدود 1967 ،وكان من الأفضل أن يكون الاعتراف المتبادل كأحد مخرجات المفاوضات .
5. القبول بالمفاوضات واستمرارها دون اشتراط وقف الاستيطان .
6. استمرار نفس الفريق المفاوض تقريبا واقتصاره على حركة فتح .
7. عدم تحيين فكرة الدولة مباشرة بعد نهاية المرحلة الانتقالية مايو 1999 ، وحتى الآن ما زالت القيادة مترددة بعد أن تراجعت واشنطن عن حل الدولتين ومرجعية أوسلو وبعد أن انتهكت إسرائيل كل الاتفاقات والتفاهمات السابقة .
8. المراهنة شبه الكلية على الخارج سواء تعلق الأمر بالشرعية الدولية أو الامم المتحدة أو الاعتراف بدولة فلسطينية ،.مع غياب استراتيجية واضحة في التعامل مع الشرعية الدولية ،وماذا بعد الذهاب لمحكمة الجنايات الدولية ؟ وما جدوى قرارات دولية غير ملزمة ولا يتم تنفيذها .
9. إهمال القيادة للشعب بل وعدم الثقة بقدراته ولو من خلال اشكال من المقاومة السلمية . وهذا ما خلق فجوة ما بين القيادة والشعب لم تستطع الرواتب والإغراءات المالية أن تملأها .
10. تهميش منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها سياسيا وماليا لحساب السلطة الوطنية .
11. إضعاف حركة فتح سواء كحركة تحرر وطني أو كحزب سلطة ودولة ،وجعل سقفها السياسي نفس السقف السياسي للسلطة .
12. ضعف مؤسسة القيادة وتمركز الرئاسات بيد واحدة – رئاسة الدولة ورئاسة منظمة التحرير ورئاسة السلطة ورئاسة حركة فتح .
13. غياب الشفافية في التعيينات في الوظائف العليا بحيث لم تعد على أساس الكفاءة أو الولاء للمشروع الوطني الفلسطيني بل من خلال علاقات شخصية وعائلية مع افراد الطبقة السياسية العليا .
14. قوة تأثير نخبة سياسية اقتصادية من خارج حركة فتح ومن خارج المدرسة الوطنية على عملية اتخاذ القرار .
15. استمرار التنسيق الأمني بنفس الوتيرة والضوابط التي كانت في بداية التسوية بالرغم من تنصل إسرائيل من عملية التسوية .
16. إهمال فلسطينيي الخارج .
17. سوء إدارة ملف الانقسام .
18. إهمال قطاع غزة وتهميشه سواء من خلال ما جرى وقت الانقلاب الحمساوي او بعد ذلك من خلال تهميش وإضعاف تنظيم فتح ، أو على مستوى تمثيل غزة في السلك الدبلوماسي وفي المنظمات الدولية وفي الوزارات وأخيرا من خلال الاجراءات المتخذة منذ أبريل 2017 .
19. الفشل في استنهاض منظمة التحرير لتستوعب الكل الفلسطيني حيث اعادت الدورة الثالثة والعشرين انتاج نفس النهج والأشخاص تقريبا .

اقتصار المراجعة والنقد على القضايا والمشاكل الخاصة بالمشروع الوطني وقيادته يندرج في سياق النقد الذاتي ، وهذا لا يُسقط المسؤولية عن إسرائيل المسئولة عن كل مصائب الشعب الفلسطيني ولا يُسقط المسؤولية عن التقصير العربي والإسلامي ، أو مسؤولية حركة حماس عن الانقسام وتداعياته .

هذه الأخطاء أثرت سلبا على الخيارات والاستراتيجيات العامة للقيادة ، لأن نظاما سياسيا وقيادة سياسية ضعيفة داخليا لن تنجح في الانتصار على اعدائها خارجيا . في السياسات الدولية وعلى طاولة المفاوضات لا ينظر المفاوضون لعيون بعضهم بعضا ولا يستمعون لكلمات بعضهم بعضا فقط ، بل ينظر كل منهم إلى ما وراء ظهر الآخر ، إلى جبهته الداخلية وما يملك من قوة ومدى شرعيته وتمثيله ومصداقيته عند شعبه .

[ibrahemibrach@gmail.com](mailto:ibrahemibrach@gmail.com)